الدكتور هشام المراكشي
أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة شعيب الدكالي الجديدة

الوجيز
في
النظرية العامة للالتزام
المسؤولية المدنية

DAR AL AFAK
COPY

الأحكام العامة للمسؤولية المدنية
(تطور المسؤولية المدنية – وحدة وازدواجية المسؤولية المدنية – الجمع والخيار بين المسؤولية التقصيرية والعقدية)

المسؤولية العقدية
(مظاهرها – عناصرها – التعويض – الاتفاقات المعدلة للمسؤولية)

المسؤولية التقصيرية
(عن الفعل الشخصي – عن فعل الغير – عن حراسة الأشياء الحية والجامدة – مسؤولية الدولة عن أخطاء موظفيها)

أنظمة خاصة حديثة للمسؤولية
(مسؤولية المنتج –المسؤولية عن الأضرار النووية – المسؤولية البيئية)

- الجزء الثاني -

الطبعة الأولى
1445 هـ / 2023 م

الفهرس

مقدمة 5

الباب الأول
المبادئ العامة للمسؤولية

الفصل الأول: التطور التاريخي للمسؤولية المدنية 11

المبحث الأول: مفهوم المسؤولية المدنية 11

المبحث الثاني: المسؤولية المدنية في التشريعات القديمة والحديثة 13

المطلب الأول: المسؤولية المدنية في العصور والتشريعات القديمة 13

المطلب الثاني: المسؤولية المدنية في القانون الروماني 14

المطلب الثالث: المسؤولية المدنية (الضمان) في الفقه الإسلامي 14

المطلب الرابع المسؤولية المدنية في التشريعات الحديثة 15

الفقرة الأولى: المسؤولية المبنية على الخطأ 16

الفقرة الثانية: المسؤولية بدون خطأ 16

الفصل الثاني أنواع المسؤولية 17

المبحث الأول: المسؤولية الأدبية والمسؤولية القانونية 17

المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية 18

المطلب الأول: مفهوم المسؤوليتين الجنائية والمدنية 19

الفقرة الأولى: مفهوم المسؤولية الجنائية 19

الفقرة الثانية: مفهوم المسؤولية المدنية 19

المطلب الثاني: الفروق بين المسؤولية المدنية والجنائية 20

الفقرة الأولى: سبب قيام كلا المسؤوليتين 20

الفقرة الثانية: أساس كلا المسؤوليتين 20

الفقرة الثالثة: اختلاف المسؤوليتين من حيث التأمين 21

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الرابعة: اختلاف المسؤوليتين من حيث التنازل والصلح 22
الفقرة الخامسة: اختلاف المسؤوليتين من حيث الجزاء 22
الفقرة السادسة: اختلاف المسؤوليتين من حيث الاختصاص 22
الفقرة السابعة: اختلاف المسؤوليتين من حيث التقادم 23
المبحث الثالث: المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية 23
المطلب الأول: مفهوم المسؤوليتين العقدية والتقصيرية 24
الفقرة الأولى: مفهوم المسؤولية العقدية 24
الفقرة الثانية: مفهوم المسؤولية التقصيرية 25
المطلب الثاني: إشكالية الوحدة والازدواجية في نظام المسؤولية المدنية 25
الفقرة الأولى: أنصار وحدة المسؤولية المدنية 26
الفقرة الثانية: أنصار ازدواجية المسؤولية المدنية 26
ثالثا: الاتجاه الوسط 27
المطلب الثالث: الفروق بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية 27
الفقرة الأولى: اختلاف المسؤوليتين من حيث المصدر 27
الفقرة الثانية: اختلاف المسؤوليتين من حيث الأهلية 27
الفقرة الثالثة: اختلاف المسؤوليتين من حيث الإنذار أو الإخطار 28
الفقرة الرابعة: اختلاف المسؤوليتين من حيث ارتباطهما بالنظام العام 28
الفقرة الخامسة: اختلاف المسؤوليتين من حيث الإثبات 28
الفقرة السادسة: اختلاف المسؤوليتين من حيث التضامن 29
الفقرة السابعة: اختلاف المسؤوليتين من حيث التقادم 29
المطلب الرابع: الجمع والخيار بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية 30
الفقرة الأولى: مفهوم الجمع 30
الفقرة الثانية: مفهوم الخيار 31
أولا: أنصار فكرة الخيار 31
ثانيا: معارضي فكرة الخيار 32
تساؤل: ما موقف ظهير الالتزامات والعقود من مسألة الخيار؟ 33

DAR AL AFAK
COPY

الباب الثاني
المسؤولية العقدية

الفصل الأول: أركان المسؤولية العقدية 39
المبحث الأول: الخطأ العقدي 39
المطلب الأول: مفهوم الخطأ العقدي 39
الفقرة الاولى: تعريف الخطأ العقدي 39
تساؤل: ما مدى أثر حسن النية في عدم تنفيذ أو التأخر في التنفيذ؟ 40
الفقرة الثانية: شروط تحقق الخطأ العقدي 40
أولا: الشروط الموضوعية 40
1 – حالة عدم تنفيذ العقد 41
2 – حالة التماطل 41
تساؤل: هل هاته الحالات واردة على سبيل الحصر؟ 41
ثانيا: الشروط الشكلية لتحقق الخطأ العقدي 42
أولا: وجود عقد 42
تساؤل: هل تكون المسؤولية العقدية في حالة العقد الباطل؟ 42
ثانيا: الإخطار 42
الفقرة الثالثة: النظريات المفسرة للخطأ العقدي 43
أولا: نظرية تدرج الخطأ العقدي 43
ثانيا: النظرية الحديثة في الخطأ 44
تساؤل: ما موقف ظهير الالتزامات والعقود من النظريتين؟ 44
الفقرة الرابعة: إثبات الخطأ العقدي 44
أولا: الخطأ العقدي بين الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية 44
تساؤل: ماذا لو كان المدين قام بكل ما في وسعه، ورغم ذلك لم تتحقق النتيجة؟ 44
ثانيا: كيفية إثبات الخطأ العقدي 45
المطلب الثاني: المسؤولية العقدية عن خطأ الغير 46
الفقرة الأولى: الأشخاص الذين يسأل عنهم المدين 46

DAR AL AFAK
COPY

1- مسؤولية المدين عن نائبه 46
2- مسؤولية المدين عن الأشخاص الذين يستخدمهم في تنفيذ التزاماته التعاقدية 47
الفقرة الثانية: الإطار الزمني للمسؤولية العقدية عن فعل الغير 48
1 - الفترة التي تسبق التعاقد 48
2 - الفترة التي تلي انتهاء العقد 49
المبحث الثاني: الضرر العقدي 49
المطلب الأول: صور الضرر 49
الفقرة الأولى: الضرر المادي 50
الفقرة الثانية: الضرر المعنوي 50
المطلب الثاني: الشروط الواجب تحققها في الضرر 51
الفقرة الأولى: أن يكون الضرر شخصيا 51
الفقرة الثانية: أن يكون الضرر محققا 52
تساؤل: هل يعتد بالضرر الاحتمالي؟ 52
الفقرة الثالثة: أن يكون الضرر مباشرا 52
الفقرة الرابعة: أن يكون الضرر متوقعا 53
المبحث الثالث: العلاقة السببية بين الخطأ العقدي والضرر العقدي 54
المطلب الأول: قيام العلاقة السببية 54
المطلب الثاني: نفي العلاقة السببية 55
الفقرة الأولى: القوة القاهرة 55
تساؤل: هل نزول الأمطار بغزارة يعتبر قوة قاهرة؟ 56
تساؤل: ماذا لو كان الضرر يعزى للقوة القاهرة ولخطأ المدين؟ 57
الفقرة الثانية: الحادث الفجائي 57
تساؤل: ما هو المعيار الذي نقيس به الحادث الفجائي؟ 57
الفقرة الثالثة: خطأ الدائن 58
الفقرة الرابعة: فعل الغير 59

DAR AL AFAK
COPY

الفصل الثاني: آثار المسؤولية العقدية، والاتفاقات المعدلة لها 61
المبحث الأول: التعويض كأثر من آثار المسؤولية العقدية 61
المطلب الأول: التقدير القانوني للتعويض 62
الفقرة الأولى: التقدير القانوني للتعويض في حوادث السير 62
الفقرة الثانية: التقدير القانوني للتعويض في حوادث الشغل 63
المطلب الثاني: التقدير الاتفاقي للتعويض 64
الفقرة الأولى: ماهية التعويض الاتفاقي وشروطه 64
الفقرة الثانية: تدخل القاضي في تعديل التعويض الاتفاقي 66
أولا: سلطة القاضي في الرفع من التعويض الاتفاقي 67
1 – حالة التعويض الاتفاقي الزهيد 67
2 – حالة التدليس والخطأ الجسيم 67
ثانيا: سلطة القاضي في التخفيض من التعويض الاتفاقي 68
1 – حالة التعويض الاتفاقي المبالغ فيه 68
2 – حالة التنفيذ الجزئي للالتزام 69
المطلب الثالث: التقدير القضائي للتعويض 70
الفقرة الأولى: أساس التعويض القضائي 70
الفقرة الثانية: العناصر المعتمدة في تقدير التعويض 71
أولا: الخسارة اللاحقة 71
ثانيا: الكسب الفائت 71
تساؤل: التعويض عن فوات الفرصة 72
المبحث الثاني: الاتفاقات المعدلة لأحكام المسؤولية العقدية، والاستثناءات الواردة عليها 72
المطلب الأول: تشديد المسؤولية العقدية 73
الفقرة الأولى: الاتفاق على تشديد المسؤولية العقدية 73
الفقرة الثانية: الاستثناءات الواردة على مبدأ تشديد المسؤولية العقدية 74
أولا: الاتفاق على رفع مدة التقادم 74

DAR AL AFAK
COPY

ثانيا: تحويل الالتزام ببذل عناية إلى التزام بتحقيق نتيجة 74
المطلب الثاني: الاتفاق على التخفيف من أحكام المسؤولية العقدية 75
الفقرة الأولى: جواز الاتفاق على التخفيف من أحكام المسؤولية العقدية 75
أولا: الاتفاق على إنقاص مدة التقادم 75
ثانيا: الاتفاق على تحويل الالتزام من تحقيق نتيجة إلى بذل عناية 75
الفقرة الثانية: استثناءات من مبدأ التخفيف من المسؤولية العقدية 76
المطلب الثالث: الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية العقدية 76
الفقرة الأولى: جواز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية المدنية 77
أولا: الاتفاق على الإعفاء من ضمان الاستحقاق 77
ثانيا: الاتفاق على الإعفاء من ضمان العيب الخفي 77
الفقرة الثانية: الاستثناءات الواردة على مبدأ جواز الإعفاء من المسؤولية العقدية 78
أولا: بطلان اشتراط الإعفاء من المسؤولية في عقد النقل 78
ثانيا: بطلان شرط الإعفاء في حالة التدليس والخطأ الجسيم 78
ثالثا: بطلان شرط الإعفاء من المسؤولية العقدية عن الأضرار الجسدية 79
رابعا: بطلان شرط الإعفاء من المسؤولية نتيجة الإخلال لحفظ الودائع والأمانات ... 79
خامسا: بطلان الشروط المعفية من مسؤولية المورد تجاه المستهلك 80

الباب الثالث
المسؤولية التقصيرية

الفصل الأول: المسؤولية عن الفعل الشخصي 85
المبحث الأول: الخطأ 85
المطلب الأول: ماهية الخطأ 85
الفقرة الأولى: تعريف الخطأ 86
الفقرة الثانية: درجات الخطأ 87
أولا: الخطأ العمدي 87
ثانيا: الخطأ الجسيم 87
ثالثا: الخطأ اليسير 88

الفقرة الثالثة: أنواع الخطأ 88
أولا: الخطأ الإيجابي 88
ثانيا: الخطأ السلبي 89
المطلب الثاني: عناصر الخطأ التقصيري 90
الفقرة الأولى: الركن المادي في الخطأ التقصيري 90
الفقرة الثانية: الركن المعنوي في الخطأ التقصيري 91
أولا: البينة والإدراك 92
تساؤل: ما مدى مسؤولية الشخص الذي تعتريه حالات جنون متقطعة؟ 93
تساؤل: ما مدى مسؤولية فاقد العقل بسبب التخدير؟ 93
تساؤل: ما مدى مسؤولية الصم والبكم عن أخطائهم؟ 93
المطلب الثالث: مضار الجوار والمنافسة غير المشروعة كصور للخطأ 94
الفقرة الأولى: مضار الجوار 94
تساؤل: هل يحول الترخيص الممنوح من طرف السلطات دون ممارسة دعوى مضار الجوار؟ 95
تساؤل: هل المضار المألوفة تخول حق إقامة دعوى مضار الجوار؟ 96
الفقرة الثانية: المنافسة غير المشروعة 96
أولا: هل الأفعال التي تعد منافسة غير مشروعة واردة على سبيل الحصر؟ 97
ثانيا: خصوصية دعوى المنافسة غير المشروعة 99
1 – وقف النشاط الضار والتعويض 99
2 – التقادم 99
المطلب الرابع: حالات انتفاء الخطأ التقصيري 100
الفقرة الأولى: حالة الدفاع الشرعي 100
أولا: وجود خطر حال يهدد النفس أو المال 101
تساؤل: ماذا لو كان الخطر، غير واقع على الشخص الذي صدر منه الفعل؟ 101
ثانيا: أن يكون الخطر غير مشروع 101
ثالثا: شرط التناسب 102

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الثانية: حالة الضرورة 102
الفقرة الثالثة: القبول بالمخاطر 103
تساؤل: هل يعتد بالرضا في حالة خضوع الإنسان للتجارب الطبية؟ 104
الفقرة الرابعة: إعطاء بيانات غير صحيحة عن حسن نية 105
تساؤل: هل إعطاء النصيحة للغير تترتب عليها مسؤولية؟ 105
المبحث الثاني: الضرر التقصيري 106
المطلب الأول: شروط تحقق الضرر 107
الفقرة الأولى: أن يكون الضرر مباشرا 107
الفقرة الثانية: أن يكون الضرر محققا 107
الفقرة الثالثة: أن يكون مشروعا 107
تساؤل: هل يمكن للخطيبة أن تطالب بالتعويض إذا توفي خطيبها؟ 108
المطلب الثاني: أنواع الضرر 108
الفقرة الأولى: الضرر المادي 109
أولا: الضرر الجسماني 109
ثانيا: الضرر المالي 109
الفقرة الثانية: الضرر المعنوي 110
المبحث الثالث: العلاقة السببية بين الخطأ التقصيري والضرر التقصيري 111
المطلب الأول: مفهوم العلاقة السببية والنظريات التي تحكمها 111
الفقرة الأولى: مفهوم العلاقة السببية 111
الفقرة الثانية: النظريات التي تحكم العلاقة السببية 112
أولا: نظرية تعادل الأسباب 112
ثانيا: نظرية السبب المنتج أو السبب الفعال 113
تساؤل: موقف التشريع والقضاء المغربي من هاتين النظريتين؟ 113
تساؤل: في حالة تعدد المرتكبين للفعل الضار؟ 114
المطلب الثاني: انتفاء العلاقة السببية بين الخطأ والضرر 114
الفقرة الأولى: القوة القاهرة 115

DAR AL AFAK
COPY

تساؤل: هل نزول الأمطار بغزارة يعتبر قوة قاهرة؟ 115
تساؤل: ماذا لو كان الضرر يعزى للقوة القاهرة ولخطأ المدعى عليه؟ 116
الفقرة الثانية: الحادث الفجائي 116
تساؤل: ما هو المعيار الذي نقيس به الحادث الفجائي؟ 116
الفقرة الثالثة: خطأ المضرور 117
الفقرة الرابعة: خطأ الغير 119
الفصل الثاني: المسؤولية عن فعل الغير 121
المبحث الأول: مسؤولية المعلمين وموظفي الشبيبة والرياضة 121
المطلب الأول: أساس مسؤولية المعلمين وموظفي الشبيبة والرياضة 122
تساؤل: هل هناك تضارب بين الفصل 85 والفصل 79 فيما يخص هذه المسؤولية؟ 122
المطلب الثاني: شروط تحقق مسؤولية المعلمين وإجراءاتها المسطرية 123
الفقرة الأولى: شروط تحقق مسؤولية المعلمين وموظفي الشبيبة والرياضة 123
أولا: وجود طفل أو شاب تحت إشراف معلم أو موظف تابع للشبيبة والرياضة 123
ثانيا: إحداث ضرر للغير أثناء فترة الدارسة أو أثناء تلقي التمارين الرياضية 123
الفقرة الثانية: الإجراءات المسطرية لدعوى المسؤولية ضد المعلمين وموظفي الشبيبة والرياضة 124
أولا: عبئ الإثبات 124
ثانيا: إحلال الدولة بدل المعلمين وموظفي الشبيبة والرياضة 126
ثالثا: مباشرة الدولة لدعوى الاسترداد 126
رابعا: الاختصاص القضائي 126
خامسا: تقادم مسؤولية المعلمين وموظفي الشبيبة والرياضة 127
المبحث الثاني: مسؤولية الأب والأم عن أبنائهم القاصرين 128
المطلب الأول: أساس مسؤولية الأب والأم عن أبنائهم القاصرين 128
المطلب الثاني: شروط تحقق مسؤولية 128
الفقرة الأولى: وجود قاصر تحت الرقابة الأبوية 128
الفقرة الثانية: وجود قاصر 129

DAR AL AFAK
COPY

إشكالية الترشيد القانوني 129
الفقرة الثالثة: المساكنة مع الأبوين 129
المبحث الثالث: مسؤولية متولي الرقابة على المجانين ومختلي العقل 130
المطلب الأول: أساس المسؤولية 130
تساؤل: ماذا لوكان هذا المجنون الذي ارتكب الفعل الضار، لا يوجد من يقوم به ويرعى شؤونه، لا أب ولا أم ولا أحد من الأقارب؟ 131
المطلب الثاني: شروط تحقق المسؤولية وأسباب الإعفاء منها 132
الفقرة الأولى: شروط تحقق المسؤولية 132
أولا: صدور الشخص من المجنون أو مختل العقل 132
ثانيا: السكن المشترك 132
الفقرة الثانية: أسباب إعفاء متولي رقابة المجانين من المسؤولية؟ 132
المبحث الرابع: مسؤولية أرباب الحرف عن أفعال متعلميهم 133
المطلب الأول: أساس المسؤولية 133
المطلب الثاني: شروط تحقق المسؤولية وأسباب الإعفاء منها 134
الفقرة الأولى: شروط تحقق المسؤولية 134
أولا: أن يكون الضرر قد حدث أثناء تواجده تحت رقابة رب الحرفة 134
ثانيا: أن يكون الشخص الآخر متعلما 134
تساؤل: هل يشترط في المتعلم أن يكون قاصرا؟ 134
الفقرة الثانية: دفع المسؤولية 135
أولا: نفي الخطأ 135
ثانيا: نفي العلاقة السببية بين الخطأ المفترض والضرر 135
المبحث الرابع: مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع 135
المطلب الأول: أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع وشروط تحققها 136
الفقرة الأولى: النظريات التي تحكم مسؤولية المتبوع 136
أولا: نظرية الخطأ المفترض 136
ثانيا: نظرية تحمل التبعة 137
ثالثا: نظرية النيابة القانونية 137

DAR AL AFAK
COPY

رابعا: نظرية الحلول 137
خامسا: نظرية الضمان 137
الفقرة الثانية: شروط قيام مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع 138
أولا: وجود علاقة تبعية 138
تساؤل: من يتحمل مسؤولية المتبوع الذي يتمتع باستقلال فني في القيام بعمله؟ 139
ثانيا: إحداث التابع ضررا بالغير أثناء تأديته للخدمة أو بمناسبتها 140
تساؤل: ماذا لو ارتكب المتبوع الخطأ خارج أوقات العمل؟ أو بتجاوز حدود وظيفته؟ 140
المطلب الثاني: آثار مسؤولية المتبوع عن فعل التابع 141
تساؤل: هل يمكن توزيع المسؤولية عن التابع والمتبوع معا؟ 141
الفصل الثالث: المسؤولية عن فعل الأشياء الحية والجامدة 143
المبحث الأول: مسؤولية حارس الحيوان ومالك البناء 143
المطلب الأول: مسؤولية حارس الحيوان 143
الفقرة الأولى: أساس مسؤولية حارس الحيوان 144
الفقرة الثانية: شروط تحقق مسؤولية عن فعل الحيوان 144
أولا: وجود حيوان تحت الحراسة 144
1 – مفهوم الحيوان 144
2– مفهوم الحراسة 145
تساؤل: من المسؤول عن الحيوان إذا انتقلت الحراسة من يد المالك إلى الغير؟ 145
تساؤل: مالك الأرض والحيوانات الآتية منها؟ 146
تساؤل: من يتحمل مسؤولية الحيوانات السائبة؟ (الكلاب المتشردة او الخنازير البرية مثلا) 147
ثانيا: أن يحدث الحيوان ضررا بالغير 148
الفقرة الثالثة: دفع المسؤولية 149
المطلب الثاني: مسؤولية مالك البناء 149
الفقرة الأولى: أساس مسؤولية حارس البناء 150

DAR AL AFAK
COPY

أولا: مفهوم البناء 150
تساؤل: على من تقع المسؤولية في حالة تهدم البناء في طور الإنجاز؟ 151
ثانيا: أساس مسؤولية مالك البناء 151
تساؤل: إذا كان مالك البناء قاصرا؟ 151
تساؤل: من المسؤول في حالة انتقال البناء إلى الغير؟ 151
تساؤل: إذا كان البناء مملوك لأكثر من شخص على الشياع؟ 151
تساؤل: هل يتحمل المكتري مسؤولية تهدم البناء؟ 152
الفقرة الثانية: شروط قيام المسؤولية الناشئة عن تهدم البناء 152
أولا: التهدم الكلي أو الجزئي للبناء 152
ثانيا: أن يكون التهدم ناتج عن القدم أو عدم الصيانة أو العيب في البناء 152
تساؤل: هل هاته الأسباب واردة على سبيل الحصر؟ 153
المبحث الثاني: مسؤولية حارس الشيء 153
المطلب الأول: أساس مسؤولية حارس الشيء والنظريات التي تحكمها 154
الفقرة الأولى: أساس مسؤولية حارس الشيء 154
الفقرة الثانية النظريات التي تقوم عليها مسؤولية حارس الشيء 155
أولا: نظرية الخطأ كأساس لمسؤولية حارس الشيء 155
ثانيا: نظرية تحمل التبعة كأساس لمسؤولية حارس الشيء 156
تساؤل ما هو موقف ظهير الالتزامات والعقود من هاته النظريات؟ 157
المطلب الثاني: شروط قيام مسؤولية حارس الشيء 157
الفقرة الأولى: قيام شخص بحراسة شيء 157
أولا: الحراسة 157
1 – الحراسة القانونية 158
2 – الحراسة المادية 158
ثانيا: الشيء 159
الفقرة الثانية: إحداث الشيء ضرر للغير 159
المطلب الثالث: دفع مسؤولية حارس الشيء 160

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الأولى: إثبات قيام الحارس بفعل ما كان ضروريا لمنع حدوث الضرر 160
الفقرة الثانية: إثبات الحارس لسبب أجنبي 161
الفصل الرابع: حالات خاصة للمسؤولية التقصيرية 163
المبحث الأول: مسؤولية الدولة عن أخطاء موظفيها 163
المطلب الأول: الخطأ المرفقي 164
المطلب الثاني: الخطأ الشخصي 164
الفقرة الأولى: شروط قيام الخطأ الشخصي 165
أولا: التدليس 165
ثانيا: الخطأ الجسيم 165
الفقرة الثانية حلول الدولة بدل موظفيها ومستخدميها 166
تساؤل: هل يمكن رجوع الدولة على الموظف؟ 167
المبحث الثاني: المسؤولية المدنية للقاضي 167
المطلب الأول: أساس مسؤولية القاضي وشروط قيامها 168
الفقرة الأولى: أساس مسؤولية القاضي 168
الفقرة الثانية: شروط قيام مسؤولية القاضي 169
أولا: الإخلال بمقتضيات المنصب 169
ثانيا: تحقق حالة من حالات المخاصمة 170
المطلب الثاني: آثار المسؤولية المدنية للقاضي 174
الفقرة الأولى: إثبات المسؤولية المدنية للقاضي 174
الفقرة الثانية: الجهة المختصة للبت في دعوى المسؤولية المدنية للقضاة 176
الفقرة الثالثة: الجهة المختصة بإعطاء التعويض 176
تساؤل: هل يمكن للدولة الرجوع على القاضي؟ 176
المبحث الثالث: مسؤولية حائز الشيء 177
المطلب الأول: مسؤولية الحائز حسن النية 177
الفقرة الأولى: المسؤولية عن الثمار 178
الفقرة الثانية: المسؤولية عن المصروفات 178

DAR AL AFAK
COPY

تساؤل: ما مصير مصروفات الزينة والمصروفات النافعة التي أنفقها الحائز حسن النية؟ 178
تساؤل: هل يتحمل الحائز حسن النية هلاك الشيء أو تعيبه؟ 178
المطلب الثاني: مسؤولية الحائز سيء النية 179
الفقرة الأولى: فيما يتعلق بالثمار 179
الفقرة الثانية: من حيث المصروفات 179
الفقرة الثالثة: الحائز سيئ النية يعتبر ضامنا 179
المطلب الثالث: مسؤولية حائز المنقول المحول بعمله 180
تساؤل هل يمكن للمالك استرداد الحيازة؟ 180
الفصل الخامس آثار المسؤولية التقصيرية (الدعوى - التعويض - التقادم) 181
المبحث الأول: الدعوى في مجال المسؤولية التقصيرية 181
المطلب الأول: الإجراءات المسطرية 181
الفقرة الأولى: أطراف الدعوى 181
الفقرة الثانية: الإثبات 183
المطلب الثاني: الاختصاص القضائي 183
المبحث الثاني: التعويض والتأمين في مجال المسؤولية التقصيرية 184
المطلب الأول: التعويض في مجال المسؤولية التقصيرية 184
تساؤل: هل يجوز الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية التقصيرية؟ 185
المطلب الثاني: التأمين على المسؤولية 185
أولا: علاقة المؤمن بالمؤمن له 186
ثانيا: علاقة المؤمن بالمضرور 186
المبحث الثالث: تقادم دعوى المسؤولية التقصيرية 186
المطلب الأول: المبدأ العام القاضي بالتقادم الخمسي 187
تساؤل: ما المقصود بالعلم ومتى يتحقق؟ 188
تساؤل: هل يعتد بالعلم الظني أم بالعلم اليقيني 188
تساؤل: هل الفصل 106 يشمل جميع أنواع المسؤولية التقصيرية أم يقتصر على نوع خاص؟ 189

DAR AL AFAK
COPY

تساؤل: هل يمكن تطبيق الفصل 106 في الحالات التي لم يرد فيها نص خاص؟ 189
المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على خمس سنوات 190
الفقرة الأولى: الاستثناءات الواردة داخل ظهير الالتزامات والعقود 190
أولا: تقادم دعوى مسؤولية المعلمين وموظفي الشبيبة 191
ثانيا: تقادم دعوى المسؤولية عن انفجار الألغام 191
الفقرة الثانية: الاستثناءات الواردة خارج ظهير الالتزامات والعقود 193
أولا: تقادم دعوى المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية 193
ثانيا: تقادم دعوى التعويض في مجال حوادث السير 194

الباب الرابع
الأنظمة الخاصة الحديثة للمسؤولية المدنية

الفصل الأول: مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة 197
المبحث الأول: أساس قيام مسؤولية المنتج ومفهوم المنتجات المعيبة 198
المطلب الأول: أساس مسؤولية المنتج وعناصرها 198
الفقرة الأولى: أساس مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة 198
الفقرة الثانية عناصر مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة 199
تساؤل: ما المقصود بالعيب؟ 199
تساؤل: هل يمكن للمستهلك العادي معرفة العيب في المنتجات
التي تتطلب خبرة تقنية؟ 200
تساؤل: ما العمل في حالة تعدد المسؤولين عن الضرر؟ 200
المطلب الثاني: مفهوم المنتج والمنتوجات المشمولة بهذا القانون 201
الفقرة الأولى: مفهوم المنتج 201
الفقرة الثانية: مفهوم المنتوجات المشمولة بهذا القانون 202
تساؤل: هل دم الإنسان يعتبر من المنتوجات المشمولة بهذا القانون؟ 203
المبحث الثاني: آثار مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة 204
المطلب الأول: أسباب الإعفاء 204
الفقرة الأولى: أسباب الإعفاء العامة أو التقليدية 204

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الثانية: أسباب الإعفاء الخاصة 207
المطلب الثاني: بطلان اشتراط الإعفاء من المسؤولية 209
تساؤل: في حالة اشترط الإعفاء من المسؤولية ما مصير العقد؟ 210
تساؤل: ما هي مدة تقادم دعوى مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة؟ 210
الفصل الثاني: المسؤولية عن الأضرار النووية 211
المبحث الأول: الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية وأركانها 212
المطلب الأول: الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية 212
الفقرة الأولى: تعريف المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية 212
الفقرة الثانية: طبيعة المسؤولية النووية 213
أولا: الأساس الموضوعي للمسؤولية عن الأضرار النووية 213
ثانيا: اعتماد مبدأ التركيز في قيام هذه المسؤولية 214
المطلب الثاني: أركان المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية 214
الفقرة الأولى: الحادث النووي 214
الفقرة الثانية: الضرر النووي 215
تساؤل: ماذا لو اشترك ضرر نووي وآخر غير نووي في إحداث ضرر للشخص؟ 215
تساؤل: تفاقم الضرر بعد الحصول على التعويض؟ 215
تساؤل: من المسؤول عن الضرر في حالة سرقة مادة نووية؟ 216
الفقرة الثالثة: العلاقة السببية بين الحادث النووي والضرر النووي 216
أولا: إشكالية الضرر غير المباشر 216
ثانيا: كيف يمكن إثبات العلاقة السببية؟ 217
المطلب الثالث: أسباب الإعفاء من المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية 217
الفقرة الأولى: خطأ المضرور 218
الفقرة الثانية: القوة القاهرة 219
المبحث الثاني: آثار المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية 219
المطلب الأول: خصوصية الدعوى في المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية 220

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الأولى: المدعى عليه 220
تساؤل: هل يمكن أن تكون المسؤولية عن الأضرار النووية مسؤولية تضامنية؟ 220
الفقرة الثانية: الاختصاص القضائي 221
المطلب الثاني: تقادم دعوى المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية 221
المطلب الثالث: التعويض واجبارية التأمين 222
الفقرة الأولى: التعويض 222
تساؤل ما هو مقدار التعويض؟ 223
الفقرة الثانية: التأمين 223
تساؤل: ما هو الحل في حالة عدم كفاية المبالغ المرصودة لتعويض الاضرار النووية؟ 224
تساؤل: هل يمكن رفع الدعوى مباشرة ضد شركة التأمين دون إدخال الجهة المستغلة في الدعوى؟ 224
تساؤل: ما هو جزاء عدم إبرام عقد التأمين عن الأضرار النووية؟ 224
الفصل الثالث: المسؤولية البيئية 225
المبحث الأول: طبيعة المسؤولية البيئية 226
المطلب الأول: أساس المسؤولية البيئية 226
الفقرة الأولى: تعريف المسؤولية الموضوعية 227
الفقرة الثانية: أساس المسؤولية البيئية 227
تساؤل: ما هو المعيار الذي تقوم عليه هذه المسؤولية، مادام أنه لا تقوم على الخطأ؟ 228
المطلب الثاني: عناصر المسؤولية البيئية 228
الفقرة الأولى: الملوث المؤدي 230
الفقرة الثانية: الضرر البيئي 230
أولا: الضرر البيئي ضرر غير مباشر 231
ثانيا: الضرر البيئي ضرر غير شخصي 231
ثالثا: الضرر البيئي هو ضرر متراخي 231
رابعا: الضرر البيئي هو ضرر ملتشر 231

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الثالثة العلاقة السببية 232
المبحث الثاني: خصوصية الآثار المترتبة عن المسؤولية البيئية 232
المطلب الأول: الدعوى والاختصاص القضائي 232
الفقرة الأولى: الدعوى الجماعية 233
الفقرة الثانية: الاختصاص القضائي 233
المطلب الثاني: التعويض والتأمين في المسؤولية البيئية 234
الفقرة الأولى: التعويض 234
أولا: وقف النشاط الضار 234
ثانيا: إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه 235
تساؤل: هل المسؤولية تضامنية؟ 235
الفقرة الثانية: صناديق التأمين كآلية للتعويض عن الأضرار البيئية 236
تساؤل: هل تتقادم الدعوى في المسؤولية البيئية؟ 236
خاتمة 238
الفهرس 239

DAR AL AFAK
COPY

بين يدي الكتاب

إن المسؤولية المدنية نحو متلاطم الأمواج، خاصة مع التطور الذي تعرفه بين الفينة والأخرى، فربما من أكثر قواعد القانون المدني تطورا، نجد قواعد المسؤولية المدنية، خاصة مع زيادة وتيرة التطور التكنولوجي، وكذلك ازدياد الأخطار البيئية، مما يفرض على قواعد المسؤولية المدنية التطور المتسارع لمواكبة الأحداث من خلال النوازل المستجدة، وفي هذا الصدد يقول عنها أحد فقهاء القانون: بأن مشاكل المسؤولية المدنية أنها تهدف إلى أن تحتل مركز القانون المدني، وبالتالي مركز القانون كله، فهي تجمع بين جميع اتجاهات القانون العام والقانون الخاص في نطاق الأشخاص كما في نطاق الأموال.

ولا نبالغ إذا قلنا أن المسؤولية المدنية من أجمل المواد وأمتعها، ونعتبرها رياضيات القانون المدني، بإشكالاتها المتنوعة ونوازلها المتعددة، وتجدد قضاياها التي يحاول المشرع اللحاق بها من خلال سن قواعد وأحكام لها، وفي حالة عجزه وعدم مسايرة التشريع لتطورها، فإنها تجد أمامها القضاء الذي يحاول إيجاد حلول واقعية لنوازلها العملية الكثيرة، سواء في شقها العقدي أو التقصيري أو الحالات الخاصة للمسؤولية التي ظهرت مع التطور التكنولوجي والتقني والبيئي، ويكفي أن نذكر الفصل 88 من ظهير الالتزامات والعقود وكيف ساهم لعقود في التصدي لمختلف المستجدات التي عرفتها المسؤولية المدنية في مجال حراسة الأشياء.

وقد ارتأينا في هذا المؤلف أن نجمع جميع محاور المسؤولية المدنية، انطلاقا من المبادئ العامة التي لا غنى عنها لفهم المسؤولية المدنية، حيث تم التطرق للتطور الذي عرفته المسؤولية، وكذلك انقسامها إلى عدة أنواع، وأبرز الإشكالات التي تطرحها ولا سيما تلك المتعلقة مسألة الوحدة والازدواجية، وكذلك مسألة الجمع والخيار بين المسؤولية العقدية والتقصيرية، باعتبار أن هذه المبادئ العامة هي المفتاح لفهم المسؤولية المدنية، وقد خصصنا الباب الثاني للمسؤولية العقدية، وإن كان بعض الفقه المغربي قد درج على دراسة أحكامها ضمن أحكام العقد، إلا أننا ارتأينا اختيار التوجه الفقهي الثاني الذي يجمع بين جميع أنواع المسؤولية في مؤلف واحد، تسهيلا على الطلبة والباحثين والممارسين للاطلاع على جميع أنواع المسؤولية، خاصة أن هنالك تقارب في مجموعة من الأحكام، في حين خصصنا الباب الثالث لجوهر هاته المسؤولية ومحركها، إلا وهي المسؤولية التقصيرية بمختلف أنواعها سواء عن الفعل الشخصي أو عن فعل الغير أو الأشياء الحية والجامدة، وكذلك مسؤولية الدولة عن أخطائها وأخطاء موظفيها والمسؤولية المدنية للقاضي ومسؤولية حائز الشيء، وغيرها من أنواع المسؤولية التي نظمها المشرع في الباب المتعلق بالمسؤولية التقصيرية، فضلا عن آثار هذه المسؤولية من دعوى واختصاص قضائي وتعويض وتقادم.

أما الباب الرابع من هذا المؤلف فكان هو الختام وخصصناه لبعض الأنظمة الحديثة الخاصة بالمسؤولية المدنية والتي أفرزها التطور الذي عرفته البشرية عموما والفكر القانوني خصوصا، ومن أبرز هاته المسؤوليات نجد مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة، وكذلك المسؤولية البيئية عموما، والمسؤولية عن الأضرار النووية على وجه الخصوص.

وحاولنا ربط الأحكام العامة الواردة في ظهير الالتزامات والعقود بالأحكام الخاصة الواردة في قوانين خاصة، وكذلك التطرق لموقف القضاء في مجموعة من القضايا الشائكة في مجال المسؤولية المدنية، وعن الحلول التي اعتمدها.

وختاما حاولنا أن يكون هذا الكتاب لا بالطويل الممل ولا بالقصير المخل، ويكون وسطا بين ذلك وتعم به فائدة للطالب الحديث العهد بالدراسات القانونية الذي تقرب إليه أبجديات المسؤولية المدنية، وتكون فيه فائدة كذلك للباحث المتمرس والممارس، من خلال القضايا والإشكالات التي تطرحها المسؤولية المدنية سواء في شقها العقدي أو التقصيري أو في حالاتها الخاصة، والتي حاولنا الإجابة عليها من خلال توظيف النصوص القانونية والتطبيقات القضائية لها.

والله الموفق للصواب

9 789920 424622

الثمن: 80 د